

«المركزي» يخصص إصدار سندات بقيمة 200 مليون دينار

وكان (المركزي) أصدر في 20 أبريل الجاري سندات وتورق بقيمة 240 مليون دينار (نحو 792 مليون دولار) بذات الأجل والعائد.

وقال (المركزي) في بيان رسمي له أمس الاثنين إن أجل الإصدار ثلاثة أشهر بمعدل عائد 1.250 في المئة.

أعلن بنك الكويت المركزي تخصيص آخر إصدار سندات وتورق بقيمة إجمالية بلغت 200 مليون دينار كويتي (نحو 660 مليون دولار أمريكي).

ارتفاع المؤشر العام 66.86 نقطة

البورصة تواصل الإرتفاع لليوم الثاني على التوالي

بلغت 1.5 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 92.4 مليون سهم تمت عبر 5552 صفقة بقيمة 33.7 مليون دينار.
في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 24.4 نقطة ليبلغ مستوى 4018.92 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.61 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 34.7 مليون سهم تمت عبر 1582 صفقة نقدية بقيمة 2.4 مليون دينار.
وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (عمار) و (قابضة م ك) و (الخليجي) و (جباد) أما شركات (اهلي متحد) و (بيتك) و (الدولي) و (الوطني) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (ايعيان ع) و (يونيكاب) و (مدار) و (اجبال) الأكثر انخفاضا.

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع مؤشر السوق العام 66.86 نقطة ليبلغ مستوى 4790.07 نقطة بنسبة صعود بلغت 1.42 في المئة.
وتم تداول كمية أسهم بلغت 132.2 مليون سهم تمت عبر 7412 صفقة نقدية بقيمة بلغت 36.2 مليون دينار. وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 40.13 نقطة ليبلغ مستوى 4073.35 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.99 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 39.7 مليون سهم تمت عبر 1860 صفقة نقدية بقيمة 2.5 مليون دينار.
كما ارتفع مؤشر السوق الأول 80.26 نقطة ليبلغ مستوى 5154.59 نقطة بنسبة صعود

أصبح جزءاً من المنظومة القوية للاقتصاد الوطني بنهاية 2019

«بنك وربة» يحقق أداءً متميزاً.. ويبدأ عقداً جديداً من الإنجازات

♦ **الساير: قادرون على التعامل مع التقلبات الاقتصادية بكفاءة وإدارة المخاطر المتزايدة**

♦ **الفانم: فخورون بما تم تحقيقه من نمو في جميع مؤشرات البنك المالية**

قال نائب رئيس مجلس الإدارة في بنك وربة حمد مساعد الساير أن بنك وربة سيبدأ عقداً جديداً، بعد أن طوى عقده الأول بانتهاء العام 2019، الذي نجح فيه البنك في تحقيق أداء متميزاً على صعيد كل مجالات الأعمال، الأمر الذي انعكس على استمرار نمو معدلات الربحية، وتسجيل نتائج مالية قوية، وهو ما يؤكد أن «بنك وربة» على المسار الصحيح، لترسيخ مكانته وتعزيز تواجد، وبقوة في القطاع المصرفي المحلي.

نتائج إيجابية، فعلى المستوى المالي عكست البيانات المالية حقق البنك 16.5 مليون دينار أرباحاً صافية في عام 2019، مما يعكس النمو القوي في جميع أعماله، موضحاً أن بنك وربة تمكن من تحقيق معدلات نمو في المحفظة التمويلية بنسبة 41 بالمئة حيث سجل 2.3 مليار دينار مقارنة مع 1.6 مليار دينار كما في نهاية العام 2018.

المحفظة التمويلية

واستدرك الساير: بلغت نسبة التمويلات المتعثرة إلى إجمالي محفظة التمويل ما نسبته 1.1 بالمئة، مقارنة مع 4.1 بالمئة كما في نهاية عام 2018، مضيفاً أن إجمالي موجودات بنك وربة تخضت حاجز الـ 3 مليارات دينار للمرة الأولى منذ بداية التأسيس لتصل إلى 3.1 مليار دينار بنهاية عام 2019 مقارنة مع 2.2 مليار دينار كما في نهاية عام 2018 بنسبة نمو بلغت

وأضاف الساير في كلمته أثناء انعقاد الجمعية العمومية للبنك والتي بلغت نسبة الحضور 56 بالمئة أن البداية كانت مع تأسيسه في عام 2010، لتتسارع الانجازات، والتطورات الإيجابية، في العقد الأول من عمر البنك، بحيث أصبح بنك وربة واحداً من العلامات المضيئة، والتميّزة في هيكل القطاع المصرفي الكويتي. وتابع قائلاً: “نجح البنك في تحقيق



جانب من الجمعية العمومية

43 بالمئة. كما نمت ودائع البنك لتصل إلى 2.7 مليار دينار بنهاية عام 2019 مقارنة مع 1.9 مليار دينار كما في نهاية عام 2018 وبنسبة نمو 41 بالمئة.

تنوع الأرباح

من جانبه قال الرئيس التنفيذي في البنك شاهين حمد الفانم إن ما تم تحقيقه من نمو في جميع مؤشرات البنك المالية رغم التباطؤ الذي شهدته البيئة التشغيلية على خلفية تقلبات أسعار النفط، وتراجع وتيرة ترسية، وتنفيذ المشروعات الحكومية لهو مدعاة للفخر، والاعتزاز حيث عكس أداء البنك خلال العام 2019 قوة نموذج الأعمال والتركيز الاستراتيجي القائم على التنوع في ظل النمو القوي للميزانية. وذكر الفانم أن الحصّة السوقية

مؤسسة البترول: ملتزمون باتفاق أوبك + اعتباراً من مايو المقبل



بواقع 9.7 مليون برميل يومياً اعتباراً من الأول من مايو لفترة أولية تستمر شهرين تنتهي في 30 يونيو 2020.
وأوضح بيان صادر عن الاجتماع العاشر غير العادي لأعضاء (أوبك) ومنتجي النفط المتحالفين معها في إطار مجموعة (أوبك+) برئاسة

وقال رئيس منظمة أوبك، وزير الطاقة الجزائري محمد عرقاب، إن المنظمة تتوقع مستوى أسعار النفط عند 40 دولاراً للبرميل بحلول النصف الثاني من العام الجاري. جاء ذلك، في مقابلة للوزير محمد عرقاب، مع الإذاعة

وكان أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ومنتجون مستقلون من خارجها انفقوا في اجتماعهم الذي عقد في 13 أبريل الجاري على خفض معدلات الإنتاج من النفط

على خلفية اتفاق خفض الإنتاج وبدء الفتح التدريجي لأسواق العالم

«أوبك» تتوقع 40 دولاراً لبرميل النفط بالنصف الثاني

إلى أن الأسواق بدأت بإعطاء إشارات إيجابية خلال الأيام الأخيرة الماضية، بعد التراجع الكبير منتصف الأسبوع الماضي.
وبر عرقاب توقعاته ببداية تعافي الأسعار، إلى جانب اتفاق خفض الإنتاج،

الجزائرية الحكومية.
وأوضح عرقاب أن أسعار النفط ستصعد خلال مايو ويونيو المقبلين إلى متوسط 35 دولار للبرميل، بالالتزام مع تنفيذ اتفاق لخفض الإنتاج. وأشار وزير الطاقة الجزائري،

الطاقة الجزائري محمد عرقاب، إن المنظمة تتوقع مستوى أسعار النفط عند 40 دولاراً للبرميل بحلول النصف الثاني من العام الجاري. جاء ذلك، في مقابلة للوزير محمد عرقاب، مع الإذاعة

قال رئيس منظمة أوبك، وزير الطاقة الجزائري محمد عرقاب، إن المنظمة تتوقع مستوى أسعار النفط عند 40 دولاراً للبرميل بحلول النصف الثاني من العام الجاري. جاء ذلك، في مقابلة للوزير محمد عرقاب، مع الإذاعة

قبل إجازتها من الجهات المعنية

«الجمارك»: لا يسمح بدخول منتجات مزدوجة المنشأ



قالت الإدارة العامة للجمارك الكويتية إنه لا يسمح بدخول أي منتجات إلى البلاد تكون مجهولة المصدر أو مزدوجة المنشأ أو لا تحمل دلالة المنشأ وكذلك قبل إجازتها من الجهات المعنية في الدولة.

وذكرت (الإدارة إن قانون الجمارك الموحد والتعليمات الجمركية رقم 48 لسنة 2004 و 106 لسنة 2019 تخضع بموجبها البضائع الواردة إلى البلاد بما فيها المنتجات الزراعية لإجراءات صارمة عبر أنظمة جمركية آتية سواء أثناء مرحلة تدقيق وتوفيق البيانات أو خلال إجراءات التفتيش الجمركي.

وأفادت بأن المنتجات الزراعية الواردة إلى البلاد تخضع إلى جانب الإجراءات الجمركية لإجراءات رقابية فعالة تتعلق

جميع البضائع الواردة اسم بلد المنشأ بشكل واضح وثابت على مفرداتها بحسب طبيعتها. وأشارت إلى عدم الإفراج عن البضائع المقيده استيرادها إلا بوجود إفراج لها من الجهات المعنية بعد مطابقتها للمواصفات الخاصة بها وإجازة سلامتها وصلاحياتها للتداول في السوق المحلية.

بالفحص والتحليل و”لا يسمح بدخول تلك المنتجات أو تداولها بالسوق المحلية إلا بعد الحصول على الإفراجات اللازمة لها ومطابقتها بالمواصفات الصحية من الجهات المعنية في الدولة“.

وشددت على الالتزام بالإجراءات المتبعة في هذا الشأن سواء الجمركية أو الرقابية وحرصها على أن تحمل

لواجهة تداعيات كورونا

مصر تطلب حزمة مالية جديدة من صندوق النقد الدولي

النمو الاقتصادي.

وأوضح أن هذا المسعى يأتي كخطوة استباقية تستند إلى نجاح تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري للحفاظ على استمرار المكتسبات والنتائج الإيجابية التي حققها. وأضاف في هذا الإطار أن سياسات هذا البرنامج أثبتت خلال الأحداث الأخيرة سلامة رؤية الدولة حيث إن تحقيق فائض أولي بنسبة 2 في المئة من الناتج المحلي وفر للحكومة مساحة مالية تمكنها من التعامل مع الأزمات والصدمات الاستثنائية.

وقال مديولي إن هذه السياسات الإصلاحية النقدية والمالية تهدف إلى تمكين الدولة من تقديم وتمويل العديد من المبادرات التي تضمن الحفاظ على استمرارية الإنتاج والتشغيل وخاصة للقطاع الخاص خلال الأوضاع الراهنة.



رئيس الوزراء المصري

المصري مازال قادراً على استيعاب تداعيات الأزمة.

وأوضح أن طلب المساعدة من الصندوق هو أمر مهم خلال هذه الظروف والأوضاع الاستثنائية الحالية بهدف الاستمرار في الحفاظ على استقرار مؤشرات الدعم المالي نظراً لأن الأوضاع الاقتصادية كانت تسير بصورة جيدة جداً” مؤكداً أن الاقتصاد

قال رئيس مجلس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مديولي أن حكومته تقدمت بطلب حزمة مالية من صندوق النقد الدولي لتعزيز قدراتها على مواجهة تداعيات أزمة فيروس (كورونا المستجد - كوفيد 19).

وأكد مديولي في مؤتمر صحفي بمشاركة وزراء المجموعة الاقتصادية أن المباحثات بشأن الاتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولي “وصلت إلى مرحلة متقدمة“.

وأوضح مديولي أنه “مع بداية العام الجاري دخلنا في مناقشات مع صندوق النقد الدولي حول برنامج مرتبط بالدعم الفني وكان ذلك قبل أزمة فيروس (كورونا) ولم يكن هناك رؤية للاحتياج للدعم المالي نظراً لأن الأوضاع الاقتصادية كانت تسير بصورة جيدة جداً” مؤكداً أن الاقتصاد

بدءاً من 4 مايو المقبل

إيطاليا تعزم تخفيف تدابير كورونا بقطاعات اقتصادية

القطاعات المغلقة ضمن تدابير مكافحة الجائحة. وأوضح أن “البرنامج سيحتوي على قواعد صارمة جداً وتفاصيل دقيقة، إضافة إلى شروط التباعد الاجتماعي“. من جهة أخرى، ذكر كونتي أن “إيطاليا ليست في وضع تسمح فيه بإلغاء حظر التجوال المفروض، لكن العمل جار على تخفيفه“. وتابع: “سنعمل ماوسعنا لفسح المجال أمام مزيد من حرية التنقل، بالتوازي مع الالتزام بكافة تدابير منع ومراقبة الفيروس“. واستطرد كونتي: “نفكر في افتتاح المدارس مجدداً خلال سبتمبر المقبل، والتعليم عن بعد يسير بشكل جيد حالياً“.

أعلن رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي، أن بلاده ستبدأ في تخفيف تدابير مكافحة فيروس كورونا في بعض القطاعات الاقتصادية، اعتباراً من 4 مايو المقبل. وقال كونتي “نعمل لكي تستأنف العديد من الشركات في قطاعي الصناعة والإنشاءات، أنشطتها في 4 مايو المقبل“. وأردف: “لا يمكننا تمديد فترة الحجر الصحي أكثر، لأن ذلك من شأنه زيادة خطر تدهور النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلاد“. وأشار كونتي إلى أنه سيعلن خلال الأسبوع المقبل، عن برنامج لإعادة الفتح التدريجي، لكافة

بإجراءات تعليق الحجر الصحي جراء فيروس كورونا. لدى عدة دول منها الصين وأوروبا.

وتشغل الجزائر الرئاسة الدورية لمنظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، حتى نهاية ديسمبر المقبل.